محاضرة في مادة الفكر السياسي القديم والوسيط

العدالة لدى افلاطون

د.عمر حمدان

سنقوم بتقسيم المحاضرة على محاور ثلاثة

- **مفهوم العدالة**

يذهب افلاطون الى تعريف العدالة على انها " **الوشيجة التي توطد الروابط في المجتمع، وهي اتحاد يؤلف بين الافراد بحيث يجد فيه كل واحد منهم الدور الذي يقوم به في الحياة وفقاً لاستعداده الطبيعي ولدربته ومرانته** " ، بتعبير آخر " **ان يؤدي كل إنسان عمله الخاص به دون ان يتدخل في عمل سواه ، فالمدينة عادلة اذا قام الصانع والجندي والحاكم فيها كل بعمله دون ان يتدخل في اعمال الطبقتين الاخريين** ".

كل فرد ..... ينتمي لطبقة من طبقات المدينة الفاضلة .... العدالة تحتم على هذا الفرد المنتمي لطبقته ان يؤدي عمله الخاص فقط ولا يتدخل باعمال الطبقتين الاخريين.

- **مفهوم العدالة الاجتماعية**

العدالة فضيلة **عامة وخاصة** على حد سواء، فهي تحفظ الخير الأسمى للدولة ولافرادها على حد سواء ، إذ يجد افلاطون ليس افضل للرجل من ان يكون له عمل وان يكون ماهراً وصالحاً لأداء هذا العمل ، كما أنه ليس افضل للاخرين وللمجتمع برمته من ان يشغل كل فرد المركز الذي هو مؤهل له ، وعلى ذلك يمكن تعريف العدالة الاجتماعية بأنها "**مبدأ لمجتمع يتألف من صفوف مختلفة من الناس اندمجوا معاً بدافع حاجة كل منهم الى الآخر وامتزاجهم في مجتمع واحد ، وانصراف كل منهم الى وظيفته ، مما ينشأ عنه مجموع يبلغ حد الكمال** "

المجتمع يتألف من طبقات مختلفة ..... اجتمعت هذه الطبقات مع بعض لاشباع الحاجات ..... اعطي لكل فرد وظيفة خاصة به .... وباجتماع هؤلاء الافراد تنشأ الدولة ويصل المجتمع الى مرحلة الكمال.

وهكذا يكون جوهر العدالة منصرف الى تحقيق حالة محددة إلاَّ وهي " إعطاء كل فرد ما له وما عليه " ، أي ان يقوم كل فرد حسب مؤهلاته وخبراته بتأدية الاعمال التي يتطلبها المركز الذي يشغله .

- **نقد مفهوم العدالة لدى افلاطون**

يمكن تسجيل جملة من الملاحظات على مفهوم العدالة لدى افلاطون ، ابرزها:

- جعل مبدأ العدالة مسألة مزدوجة ، فهي **صفة للفرد** من جهة ؛ كما هي **صفة للدولة** من جهة أخرى ، بتعبير آخر العدالة هي مرتبطة بالفرد بمعنى ان يعطى كل ذي حق حقه ، كما انها في الوقت نفسه مرتبطة بالوحدة السياسية الكلية " الدولة " فهي ان تمكن كل مواطن من ان ينمي مواهبه الذاتية .
- ان هذا التعريف للعدالة **ليس تعريفاً قانونياً** بأي معنى ، فالذي يهم لدى افلاطون في موضوعة العدالة هو **المحافظة على السلام العام والنظام** ،

وليس للنظام العام الخارجي الأَ نصيب قليل في التجانس الذي يكّون الدولة ، فما توفره الدولة لافرادها ليس الحرية والحماية كمقومات للحياة العادلة ؛ بل تهيئة فرص التبادل الاجتماعي التي تحقق ضرورات ومقتضيات الحياة ، فالدولة نشأت وليدة للحاجات ولولا حاجات الافراد التي لا يستطيع الفرد اشباعها لوحده لما نشأت الدولة حسب رأي افلاطون ، ولذا فنجده يستخدم عبارة(**خدمات**) لا عبارة(**سلطات**)واذا ما استثنينا أحد من هذه القاعدة فسيكون الحاكم فقط لانه الوحيد الذي اختص بالوظيفة التي اهلته لها حكمته .

فالعدالة الافلاطونية ليست مسألة قانونية ؛ بل تنتمي الى مجال الاخلاق الاجتماعية التي لاتعني الاخلاق الشخصية ولا القانونية التي يضفيها القانون على الاعمال بل هي شيء يمزج بين القانون والاخلاق ويسمو عنهما.

- العدالة لدى افلاطون لا يعني بها **المساواة** ، لانه يعتقد من الممكن ان يكون هناك تباين في السلطة والحقوق بين الافراد ، وهذا التباين لديه لا ينافي العدالة، فالسلطة كلها بيد الحكام لانهم أحكم أفراد المجتمع ، وان الظلم لا يقع الأَ اذا وجد بين أفراد الطبقتين أكثر حكمة من الحكام ، وهو يجد صعوبة توفر ذلك لانه يعتقد ان خصلتي **المولد الطيب والتعليم الجيد** ستجعل الحكام وابنائهم افضل من ابناء الافراد الاخرين.